https://doi.org/10.26682/chjuod.2023.26.1.70
مجلة جامعة دهوك، المجلد: 26، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص966-975، 2023 (عدد خاص)
المؤتمر العلمي الرابع الموسوم "دور القانون والعلوم الإنسانية في حماية المرأة وتمكينها 1444 هـ - 2023م "،جامعة دهوك 6 آذار2023

المرأة السورية وحق التصويت في الانتخابات العامة 1949-1950

ناظم رشم معتوق* و نسرين صالح ابو حميد**
* قسم التاريخ ، كلية الآداب،جامعة البصرة، البصرة- العراق
** قسم اللغة الانكليزية،كلية الآداب،جامعة البصرة، البصرة- العراق

(تاريخ القبول بالنشر:27 تموز، 2023)

الخلاصة:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على موضوع مهم يتعلق بتمكين المرأة، وهو حصول المرأة السورية على حق التصويت في الانتخابات عام 1949 ، فقد حرمت المرأة في سوريا من هذا الحق قبل هذا التاريخ، وخلت الدساتير الصادرة في عامي 1920 و1930 من اية اشارة لحقوق المرأة السياسية، و لم تحصل على المساواة الكاملة مع الرجل، على الرغم من دورها المهم في المجتمع، وفي عام 1949 حدث تطور مهم على صعيد مشاركة المرأة، إذ نص قانون الانتخابات الصادر بالمرسوم التشريعي المرقم (17) على منح المرأة حق الانتخاب، الا انه أشترط في ممارسة الاناث لحقهن بالانتخابات أن يكن حائزات بالحد الادنى على شهادة التعليم الابتدائي او ما يعادلها بينما لم يشترط ذلك بالنسبة للذكور، وفي دستور عام 1950 منحت المادة الثامنة والثلاثون المرأة حق التصويت والترشيح للانتخابات اسوة بالرجال، شريطة ان يكونوا مسجلين في سجل الاحوال المدنية وأتموا الثامنة عشرة من العمر، كما أشترط الدستور المذكور أن على من يرشح للمجلس النيابي من الجنسين ان يكون متعلماً ومتماً الثلاثين من عمره، وهو الامر الذي عد نصراً للمرأة السورية في حينه وبذلك تكون قد سبقت المرأة في العديد من دول العالم .

الكلمات الدالة: المرأة السورية، تاريخ سوريا المعاصر، حق التصويت، الانتخابات.

المقدمة

- **اهمية البحث:**

تنبثق أهمية البحث من الرغبة في تسليط الضوء على موضوع مهم يتعلق بتمكين المرأة السورية، عن طريق إعطائها حق التصويت في الانتخابات العامة في المدة بين عامي 1949-1950، فقد حرمت المرأة في سوريا من هذا الحق قبل هذا التاريخ، وخلا الدستوران الصادران في عامي 1920 و1930 من أية إشارة لحقوق المرأة السياسية، ولم تحصل على المساواة الكاملة مع الرجل على الرغم من دورها المهم في المجتمع ومشاركتها الى جانب الرجل في الحركة الوطنية السورية .**ويهدف البحث الى:**

تسليط الضوء استعراض دور المرأة في الحركة الوطنية في سوريا، وموقف الدساتير السورية من حق المرأة بالتصويت أبان عهد الملك فيصل بن الحسين (1918-1920)، وخلال مدة الانتداب الفرنسي (1920-1946) والسنوات اللاحقة وصولاً إلى عام 1949 الذي منحت فيه المرأة حق التصويت في الانتخابات العامة دون أن يكون لها حق الترشح.

(1)منهج البحث:

اعتمد البحث على منهج البحث التاريخي، وذلك من خلال تتبع التطور التاريخي لحقوق المرأة السورية، و تسليط الضوء على ما تضمنته القوانين والدساتير من مواد بشأن مسألة حق المرأة في التصويت والترشح في الانتخابات العامة.

(2)هيكل الدراسة:

تضمن البحث ما يلي:

1- لمحة تاريخية عن دور المرأة السورية في الحركة الوطنية ابان الانتداب 1920-1946.

2- حقوق المرأة السورية في دستوري عام 1920-1930 .

3- حصول المرأة على حق التصويت عام 1949.

1- لمحة تاريخية عن دور المرأة السورية في الحركة الوطنية ابان الانتداب 1920-1946

دخلت قوات الثورة العربية إلى دمشق في أواخر شهر ايلول عام ١٩١٨ ورفعت رايتها فوق مباني الحكومة فيها[1]. وفي الخامس من شهر تشرين الأول عام ١٩١٨ اعلن الامير فيصل بن الحسين في بلاغ رسمي عن تأليف حكومة عربية مستقلة تشمل جميع البلاد السورية وعين علي رضا الركابي لرئاستها وبذلك، انتهى الحكم العثماني الذي دام اكثر من أربعة قرون[2].

لقد استبشر السوريين بانتهاء الحكم العثماني وخرج جميع سكان دمشق من بيوتهم نساءً ورجالاً للتعبير عن ابتهاجهم بالحرية والاستقلال، ولم يقتصر الامر على الرجال فحسب ، فقد كان للنسوة السوريات دوراً واضحاً في ذلك، إذ عم الفرح معظمهن وحتى النساء المحجبات والقرويات اللواتي قدمن من ضواحي المدينة وتجمعن في شوارعها الرئيسة، وكن يهتفن بالحرية والوحدة العربية، وبحياة الشريف حسين قائد الثورة العربية الكبرى، على الرغم من أن اغلبهن لم يكن من المتعلمات إلا أن وعيهن الوطني كان هو الدافع للإعراب عن ابتهاجهن في ذلك اليوم الوطني[3].

ورغبة من الحكومة السورية بتنظيم الأوضاع العامة في البلاد، دعت حكومة الركابي الممثلون السوريون المنتخبون أيام الدولة العثمانية في كلٍّ من ولايتي دمشق وحلب ، بحسب القانون العثماني، ليكونوا أعضاء في المؤتمر السوري العام، وأُجريت الانتخابات، وكان عدد النواب المنتخبين (85) نائباً ، يضاف إليهم (35) عضواً من رؤساء العشائر والطوائف الدينية[4]. أنعقد المؤتمر السوري العام في الثامن من شهر حزيران عام 1919[5]. الا ان من الملاحظ أن ذلك المؤتمر لم يمنح المرأة السورية حق المشاركة في اتخاذ القرار السياسي وأقتصر الأمر على الذكور فقط[6].

لم يثن ذلك المرأة السورية عن المطالبة بحقوق بلادها، فكان لها اسهامات واضحة في الحركة الوطنية السورية، فعند وصول لجنة " كينج – كرين " (King-Crane) [7]، إلى سوريا لتقرير مصير السوريين عن طريق معرفة اراءهم في مستقبل بلادهم، كان للمرأة السورية موقف واضح فقد تحدثت نازك العابد – وهي من الناشطات السوريات[8]– الى اللجنة باسم سيدات دمشق، كما حثت السيدات على كتابة العرائض للمطالبة بالاستقلال ونظمت مظاهرات تسوية للمطالبة بالاستقلال[9].

وبدلاً من ان تستجيب فرنسا وبريطانيا لمطالب الشعب السوري التي افضى بها الى لجنة كنج–كرين، عقدت الدولتان اتفاقاً في الخامس عشر من شهر ايلول عام 1919، نص على جلاء الجيوش البريطانية من سوريا لتحل محلها الجيوش الفرنسية تكريساً لاتفاقية سايكس –بيكو التي تم بموجبها توزيع مناطق النفوذ بين الدولتين ، الا ان هذا الاتفاق لم يمر مروراً عابراً فقد أدى الى حدوث رد فعل عنيف على الصعيدين الرسمي والشعبي وتجلى ذلك بعقد المؤتمر السوري العام في الثامن من شهر آذار عام 1920 فألعن استقلال سوريا بما فيها فلسطين ولبنان في دولة ذات سيادة وملطية دستورية على رأسها الملك فيصل بن الحسين[10].

وقفت فرنسا وبريطانيا ضد مقررات المؤتمر السوري العام ، وتمثل ذلك بقيام الجنرال غورو (Gouraud) بتوجيه انذار شديد اللهجة الى الملك فيصل طلب فيه قبول الانتداب الفرنسي والغاء التجنيد الاجباري، وتسريح الجيش العربي وتسليم سكة حديد رياق–حلب واحتلال هذه المدينة وقبول الاوراق التي اصدرها البنك السوري ومعاقبة "المجرمين" الذين استرسلوا في معاداة فرنسا[11]. وعلى الرغم من قبول الملك فيصل الانذار ومحاولته تنفيذ ما احتواه من شروط، الا ان القوات الفرنسية بدأت بالزحف على دمشق، فجرت معركة غير متكافئة في الرابع والعشرين من شهر تموز عام 1920 عرفت بموقع ميسلون استشهد فيها كثيرون كان في مقدمتهم يوسف العظمة وزير الدفاع، وبذلك استطاع الفرنسيون اسقاط الحكومة العربية في دمشق[12].

ومنذ الايام الاولى للانتداب الفرنسي (1920–1946) كان للمرأة السورية دور في الحركة الوطنية السورية، فبدأت النسوة السوريات المطالبة بالحرية و حقوق المواطنة، وكان للمرأة السورية دوراً رئيساً في مقارعة الاستعمار والمشاركة بشكل فاعل في معظم الانشطة الى جانب الرجل[13]. وذلك من خلال تقديم الدعم له على مختلف الاصعدة عن طريق تقديم الماء والمؤن للثوار وتقديم الخدمات الطبية، فضلاً عن مشاركتهن بالعمليات العسكرية ضد الفرنسيين، مما ادى الى استشهاد عدد منهن وأسر البعض الاخر[14]. كما برزت مناضلات عدة شاع صيتهن بمناهضة المستعمر في معظم المدن السورية كدمشق وحلب وحمص وإدلب والقلمون، وكن يتقدمن العديد من المظاهرات، كما ساهمت الكثير من

السوريات بتشكيل الجمعيات للدفاع عن حقوق ابناء بلدهن ورفعن الصوت مطالبات بالحرية والاستقلال[15].

ومن أبرز هؤلاء النساء (فضة احمد حسين) زوجة الشيخ صالح العلي، التي شاركت معه في كثير من المعارك في الجبل جنوبه وشماله ، وكان من بين الاعمال التي قامت بها حمل البريد بين قادة الثورة والثوار، كما شاركت الزوجة الاخرى للشيخ صالح العلي المدعوة (حبابة) في المعارك الى جانب زوجها وكانت ماهرة باستخدام السلاح، وكانت تتفقد الحراس ليلاً، وتأخذ سلاح ممن تجده نائماً وتتولى الحراسة مكانه استشعاراً منها بالمسؤولية [16].

وفي ثورة جبل الزاوية التي قادها ابراهيم هنانو عام ١٩٢٠، كان لشقيقته زكية هنانو، دوراً واضحاً، إذ كرست حياتها في سبيل اهداف شقيقها والمبادئ التي ناضل من أجلها وهي حصول البلاد على الاستقلال الناجز، فقد تبرعت بثروتها وأملاكها لصالح الثورة الوطنية وآثرت أن تبقى دون زواج لتسهر على خدمة شقيقها وعندما اختفى شقيقها كانت تجتمع سراً مع الشخصيات الوطنية البارزة، وكانت همزة الوصل بينه وبينهم وتقوم بالدعايات الوطنية وترأست العديد من المظاهرات النسائية، وعندما سجن شقيقها كانت تنقل اليه الأخبار بواسطة المراسلات التي كانت تضعها في طعامه الخاص وقد رافقته بعد انتهاء الثورة [17].

كما شاركت المرأة السورية في معركة ميسلون الى جانب أخيها الرجل، وبرز من بين النسوة السوريات (نازك العابد) التي رافقت وزير الدفاع يوسف العظمة في المعركة وحاولت انقاذه عندما اصيب لكنه استشهد، وعندما قامت القوات الفرنسية بحملة اعتقالات لبعض الشخصيات الوطنية ومنهم عبدالرحمن الشهبندر[18] ، احتجت النساء السوريات على ذلك، وقمن بالخروج بمظاهرات حاشدة، وخرجت مظاهرة نسائية في دمشق من منزل عبدالرحمن الشهبندر وطالبت بأطلاق سراح الوطنيين والمطالبة بالحرية وشاركت في تلك المظاهرة زوجة الشهبندر[19]. وكان لنازك العابد دور في محاربة الاستعمار الفرنسي، كما كان لها نشاط في مجال حرية المرأة والمطالبة بتعليمها [20].

وفي ثورة جبل العرب في ١٩٢٥ بقيادة سلطان باشا الاطرش بلغ عدد الشهيدات في جبل العرب ومعاركه خمس وتسعون شهيدة سطرن أروع ملاحم البطولة، وبرزت نساء أسهمن في مساعدة الثورة والثوار أمثال (بستان شلغين) من السويداء التي كانت تعد الزاد للثوار، و(شما أبو عاصي) التي خاطبت الثوار و أثارت حماستهم الرجال لمقارعة المستعمر، وكان لذلك أثراً في انطلاق الجميع وشاركوا في معركة المزرعة التي تعد من ابرز معارك الثورة السورية[21].

ومن النسوة السوريات اللواتي كان لهن دور في المظاهرات ضد الفرنسيين، وبرزت في هذا المجال (ثريا الحافظ) التي كانت من النساء البارزات التي دافعت وشاركت في المظاهرات النسائية السورية عام ١٩٢٩ وكان لها دور كبير في دعم النساء ومحاربة السلطات الفرنسية عن طريق المظاهرات، كما انتخبت (عادلة بيهم) عام ١٩٣٣ رئيسةً للاتحاد النسائي العربي السوري[22]، الذي كان له بصمات واضحة في مقارعة الاستعمار، كما ساهم الاتحاد النسائي العربي السوري في عام في مكافحة الامية وانعاش القرى، وفي معظم الاضرابات التي حدثت في سوريا [23].

وعندما أقدمت المدفعية والطائرات الفرنسية على قصف المدن والأحياء السورية في شهر أيار عام 1945[24]، لعبت النسوة السوريات دوراً كبيراً وبرز في هذا المجال الاتحاد النسائي العربي السوري، الذي أسهم في تأمين الغذاء لرجال الشرطة والدرك، كما أمن مشفىً ميدانياً لإسعاف مصابي القصف في مدرسة جودت الهاشمي بدمشق، الامر الذي أسهم في تخفيف عبء العدوان الفرنسي الذي طال الاحياء السكنية وخلف عدداً كبيراً من الشهداء والجرحى[25].

يتضح من ذلك أن المرأة السورية لم تقف مكتوفة الايدي، إذ كان لها دوراً كبيراً في مواجهة المستعمر الفرنسي، وعلى الرغم من ذلك لم تمنح حقها وحرمت من المشاركة الفاعلة في ادارة بلادها.

2- حقوق المرأة السورية في دستوري عام 1920–1930 :

لم توفر الدساتير السورية المتعاقبة – لاسيما دستور عام 1920 الذي تم إقراره في الايام الاخيرة من حكم الملك فيصل في سوريا، ودستور عام 1930 الذي تم إنفاذه خلال مدة الانتداب الفرنسي (1920–1946)– وقوانين الانتخابات الاطار الدستوري والقانوني الضامن لتحقيق مشاركة سياسية فعالة للمرأة السورية سواء على صعيد المناصب القيادية في المؤسسات الرسمية أو على صعيد مشاركتها البرلمانية[26]. وحرص الفرنسين خلال مدة انتدابهم على سوريا على أن يُبقوا ظاهرياً شكلاً من الحياة البرلمانية، فمرت البلاد خلال تلك المدة بعدد من المجالس ، لكن المرأة ظلت محرومة ليس فقط

من التمثيل في البرلمانات التي أقامتها فرنسا طيلة مدة وجودها في سوريا، بل ولم يتح للمرأة ممارسة حقها في الانتخاب- وهذا ما سيتضح في الصفحات اللاحقة-، وكان على المرأة السورية الانتظار مدة طويلة لتفوز أولاً بحق الانتخاب ومن ثم بحق الترشيح[27].

ففيما يتعلق بدستور عام 1920، كان من بين ابرز المهام التي أضطلع بها المؤتمر السوري العام هي وضع دستور لسوريا ، يكون الأساس لقيام مملكة عربية مستقلة ، فشكل المؤتمر لجنة تمثل المناطق السورية، برئاسة هاشم الأتاسي، وسكرتارية محمد عزة دروزة، وقد عملت اللجنة عدة شهور ، ودرست دساتيرَ دولاً مختلفة ومراجعَ متنوعة ، وقدَّمت مسوَّدة الدستور إلى المؤتمر في دورته الثالثة[28].

وبعد مناقشة مسودة الدستور، أقرَّ المؤتمر السوري بالأغلبية استقلال سوريا استقلالاً تاماً بحدودها الطبيعية التي تضمُّ فلسطين، كما أَقرَّ مبايعة الأمير فيصل ملكاً دستورياً على سوريا[29].

تم إقرار الدستور السوري في يوم الثالث عشر من شهر تموز عام 1920، وعلى الرغم من انه استمر ستة عشر يوماً فقط، إلا أنه حوى الكثير من النصوص المهمة التي كان من شأنها تنظيم الحريات العامة في سوريا، وبقدر تعلق الأمر بحق المرأة في المشاركة بالانتخابات (تصويتاً وترشحاً) فهو لم يشر في هذا المجال الى ذكر وانثى وإنما ذكر جميع السكان باسم "السوري" وهو لقب يطلق على كل فرد من اهل المملكة السورية العربية وبالتالي شمل الذكور والإناث[30]، إذ أشارت المادّة العاشرة من الدستور إلى " **السوريون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات**" [31].

وفيما يتعلق بالانتخابات فقد نصت المادة الثامنة والسبعون من الدستور المذكور " **لكل سوري أتم العشرين من سنهِ ولم يكن ساقطاً من حقوقه المدنية حق في أن يكون ناخباً أول ويكون الحائز شهادة المدارس العالية منهم رأيان وكل سوري أتم الخامسة والعشرين من سنه ولم يكن فاقداً حقوقه المدنية ولا محكوماً علية بسجن شهر فأكثر يجوز أن يكون ناخباً ثانياً ويشترط أن يكون الناخب الثاني ممن يحسنون الكتابة والقراءة وألا يكون موظفاً ولا ضابطاً ولا خادماً خاصاً...**"، يتضح من المادة المذكورة أنها لم تفرق بين ذكر وأنثى وإنما أشارت الى سوري فقط[32]. لأن مصطلح "السوري" يقصد به كل فرد من اهل المملكة السورية وبالتالي يصح ان يكون ذكراً او انثى ومع انه عند تحديد من يحق له الترشح والتصويت لم يذكر صراحة ضرورة ان يكون ذكراً، بل جاءت النصوص فيه مطلقة "**ان يكون العضو سورياً–لكل سوري**"، وعلى الرغم من ذلك لم تطبق احكام ذلك الدستور، بسبب النهاية المأساوية للحكم الفيصلي في سوريا وهو ما تمت الاشارة اليه في الصفحات السابقة[33]

اما بالنسبة لدستور عام 1930، ففي شباط عام 1928، عهد هنري بونسو (Henri Ponsot) المندوب السامي الفرنسي (1926–1933) الى الشيخ تاج الدين الحسني رئيس حكومة (15 شباط 1928– 19 تشرين الثاني 1931) ليرأس الحكومة الجديدة وذلك لإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية ولوضع دستور جديد للبلاد[34]، فتم اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، وقامت الجمعية المذكورة بوضع الدستور الذي احتوى على مطالب الوطنين –الكتلة الوطنية-، وكان يتألف من (115) مادة، لكن المفوض السامي رفض بعض بنود الدستور وقام بحل الجمعية التأسيسية وأعلن في الثاني والعشرين من شهر ايار عام 1930 الدستور نفسه مقيداً بالمادة (116) التي نصت على أن جميع قرارات المجلس النيابي لا تصبح نافذة المفعول، الا اذا صادق عليها المفوض السامي[35].

يتضح من ذلك أن الدستور المذكور قد تم أعداده من جمعية تأسيسية منتخبة ، لكن بتدخل المندوب السامي الفرنسي، وبغض النظر عن تدخلات السلطات الفرنسية، حافظ هذا الدستور على نظام الحكم البرلماني، إلا انه لم يتضمن اشارة صريحة المرأة لم يتضمن ولم يذكر من ضمن الشروط الواجب توافرها في الناخب والمرشح سوى موضوع السن[36]. فقد جاء في المادة السادسة والثلاثون "**يكون ناخباً كل وطني أتم العشرين من سنه بشرط أن لا يكون محروماً من حقوقه المدنية وأن يكون حائزاً على الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب**" ونصت المادة الثامنة والثلاثون " **يشترط في النواب أن يكونوا أتموا الثلاثين من سنهم وأن يكونوا حائزين الشروط المنصوص عليها في القانون**"[37]. ويتضح من مواد دستور عام 1930 أنه لم يولي حقوق المرأة اية اهتمام، لذا جاءت مواده مبهمة ولا تشير الى ما يتعلق بالمرأة السورية.

3- حصول المرأة على حق التصويت عام 1949

وشهدت سوريا بُعيد انتهاء الانتداب الفرنسي عام 1946، ارتفاع الاصوات المطالبة بإجراء الانتخابات، وترافق

ذلك مع اشتداد الدعوة الى تعديل قانون الانتخابات، وكان من بين ابرز التعديلات التي طرحت هي مسألة مشاركة المرأة بالانتخابات، ونظراً لعدم اجراء التعديلات المطلوبة شهدت سوريا احتجاجات غاضبة، تخللها إضراب مدني، وكان من المشاركين فيها (الاتحاد النسائي العربي السوري) الذي طالب بمنح المرأة حق التصويت، ونظراً لذلك أجريت تعديلات على قانون الانتخابات ومنها موافقة مجلس النواب السوري على قانون الانتخاب الذي نصّ على الاقتراع المباشر، وأدرج شروطًا جديدة للترشح منها أن يكون المرشح مقيمًا في دائرته عامًا قبل موعد ترشحه على الأقل. وعلى الرغم من عدم تطرق التعديلات إلى موضوع إشراك المرأة في انتخابات، فقد جرت في شهر تموز عام 1947، وكانت آخر انتخابات تشريعية تتم دون منح المرأة السورية حق التصويت[38].

عانت سوريا بدءاً من ليلة (30–31 آذار 1949)، حدوث عدد من الانقلابات العسكرية، إذ تمكن العقيد حسني الزعيم[39]مع مجموعة من ضباط الجيش السوري من السيطرة على الحكم بالقوة بانقلاب أبيض "لم ترق فيه الدماء"، لينهي بذلك الحكم الذي شهدته سوريا منذ عهد استقلالها، فدخلت البلاد في مرحلة جديدة تمثلت بالحكم العسكري المباشر[40].

وعلى الرغم من بعض الاصلاحات التي قام حسني الزعيم، لم تحمل المائة والسبعة والثلاثون يوماً التي قضاها في حكم سوريا " **الكثير من التباشير الخيرة** " بمقدار ما فتحت فصلاً جديداً من تدخل ضباط الجيش والعسكر في الحياة السياسية السورية، فقد خلقت علاقات حسني الزعيم مع الغرب عموماً والولايات المتحدة الامريكية على وجه الخصوص شعوراً عاماً لدى القوى السياسية في سوريا من أنْ تؤدي إلى استمراره بغض النظر عن مدى استجابة الرأي العام السوري لمثل تلك السياسة مما أدى في النهاية إلى استغلال خصوم الزعيم لتلك الأخطاء واستطاع التحالف الذي تم بين القوى الحزبية وعناصر الجيش المدعومة من قوى خارجية أن يسقط حسني الزعيم[41]. ففي الرابع عشر من شهر آب عام 1949 شهدت سوريا انقلاباً عسكرياً قام به العقيد سامي الحناوي[52]، لم يكن الانقلاب مفاجئاً للأوساط السياسية المعارضة لحكم حسني الزعيم والتي خططت للإطاحة به[43]، فقد دلت الأشهر القليلة التي تولى فيها حسني الزعيم السلطة بالقوة على انه رجل مستبد انحرف عن ما جاء من أجلهِ الانقلاب الأول من خدمة للوطن ومحاربة للفساد وتطوير الجيش السوري، فبدأ الزعيم يمارس سلطته بأساليب دكتاتورية أدت إلى إثارة الفوضى والارتباك في الدولة والمجتمع السوريين، أسفرت في النهاية عن حدوث الانقلاب الثاني بقيادة العقيد سامي الحناوي[44].

و بغض النظر عن الأسباب التي كانت وراء الانقلاب، فقد شهد الايام والأسابيع القليلة اللاحقة له العديد من التطورات المهمة، فقد بادر العقيد سامي الحناوي الى عقد اجتماعاً في مبنى وزارة الدفاع السورية في مساء اليوم الأول من الانقلاب، و دعا إليه نواباً وساسة بارزين للتباحث في الوضع السياسي في سوريا و إمكانية تشكيل حكومة مدنية جديدة، وتمخضت تلك المباحثات عن تشكيل لجنة[45] لوضع توصيات العودة إلى الحكم المدني، فأوصت اللجنة بتشكيل حكومة مؤقتة يرأسها هاشم الأتاسي[46]. ليعيد للبلاد الحياة الدستورية، فضلاً عن إجراء الانتخابات النيابية[47].

وكان من بين ابرز الإجراءات التي اتخذتها حكومة هاشم الأتاسي، هي إقرارها قانون الانتخابات الجديد، الذي صادق عليه مجلس الوزراء بالمرسوم التشريعي رقم (17) في العاشر من شهر أيلول عام 1949[48]. الذي تضمن بنود عدة منها أنه حدد عدد النواب بـ(108) نائباً يمثل الواحد منهم (30.000) مواطن، وهم موزعين على الشكل التالي (86) نائباً للمسلمين، و (15) نائباً للمسيحيين، و (1) لليهود، و(6) نواب ممثلي العشائر، غير ان ابرز ما تضمنه القانون أنه اعطى حق الانتخاب للمرأة فوق سن الثامنة عشرة[49]. الا انه سمح لها بالانتخاب فقط دون ان يكون لها حق الترشيح للنيابة، واشترط المرسوم التشريعي حصولها على الاقل على الشهادة الابتدائية[50]. بينما نجد ان القانون لم يشترط ذلك على الذكور، وهو الامر الذي يشير بشكل أو آخر الى ان نظرة المجتمع الى المرأة[51]. وعلى الرغم من الانتقادات التي قد توجه الى قانون الانتخابات الجديد، إلا انه عد خطوة متقدمة على صعيد حصول المرأة السورية على حقوقها، فقد جعلها هذا القانون تسبق أخواتها في البلاد العربية[52].

لقد وقف بعض رجال الدين ضدَّ القانون، وعدُّوه قانوناً معادياً للدين، فوقف هاشم الأتاسي، رئيس الحكومة السورية، موقفاً صلباً لصالح القانون، وأكد لرجال الدين أَنَّ القانون غير معادٍ للدين، وكان لسمعة الأتاسي كرجل ورع أثرها في الحد من انتقادات رجال الدين[53]. ويُستشف من ذلك أن رجال الدين كانوا ينظرون الى مسألة مشاركة المرأة في الحياة

السياسية، بنوع من الازدراء وعدوه بمثابة خروج على تعاليم الدين الاسلامي، على الرغم من الاخير لم يفرق بين الجنسين.

تم تحديد موعد الانتخابات في الخامس عشر من شهر تشرين الاول عام 1949، الا أنه تم تأجيلها بسبب نشوب الخلافات بين السياسيين، وتم اجراءها في الخامس عشر من شهر تشرين الثاني من العام نفسه، وقد بلغ عدد الناخبين مليون ناخب، منهم (8964) أمرأه، كما بلغ عدد الناخبات في مدينة حلب حوالي (1400) ناخبة خصص لهن مركز اقتراع أشرفت عليه لجنة اعضاءها من النساء[54]. وعلى الرغم من السلبيات التي شابت قانون الانتخابات لعام 1949، الا انه كان بمثابة انطلاقة لمشاركة المرأة في الانتخابات النيابية.

ولم تكد تمضي مدة طويلة، شهدت سوريا حدثاً جديداً تمثل بقيام العقيد أديب الشيشكلي[55] في التاسع عشر من كانون الأول 1949 بانقلاب جديد نجح في الإطاحة بنظام سامي الحناوي [56]. فقد عانت سوريا في المدة التي سبقت الانقلاب من حالة عدم الاستقرار السياسي، فالحكومة المؤقتة التي تشكلت تحت ضغط الجيش لم تكن مستقرة ومسألة الوحدة المقترحة بين العراق وسوريا سببت اشتداد المعارضة للحكومة، وفي الوقت نفسه تنازع المسرح السياسي السوري عدة قوى كان أبرزها الجيش الذي كان أكثرها سطوة والذي كان في أيدي قلة من ضباطه مفاتيح الهيمنة السياسية على سوريا[57].

وفيما يتعلق بدستور عام 1950، بدأ العمل لوضع دستور للبلاد منذ مدة انقلاب سامي الحناوي، فقد شهدت الأيام القلائل التي سبقت انقلاب الشيشكلي تحركات واسعة لتحقيق ذلك، فأجريت انتخابات الجمعية التأسيسية في شهر تشرين الثاني عام 1949 وفاز فيها ممثلو حزب الشعب بالأغلبية، الا انها لم تتم اعمالها بسبب حدوث الانقلاب الاخير[58]

وبعد نجاح انقلاب العقيد أديب الشيشكلي باشرت الجمعية التأسيسية بأعمالها، وبذلت جهوداً حثيثة لتحقيق هدفها، فتشكلت لجنة تراسها ناظم القدسي (احد زعماء حزب الشعب) وبدأت تعمل للموافقة على مشروع الدستور، فأشارت في تقريرها الختامي الى انها راجعت ودرست خمسة عشر دستوراً اسيويا واوربياً، كي تقدم أفضل مشروع للجمعية التأسيسية[59]. وبعد مناقشات حاد تم اقراره بصورة نهائية في يوم الخامس من شهر أيلول عام 1950 وتضمن (166) مادة[60] .

ويعد دستور عام 1950، أول دستور بعد الحقبة الاستعمارية، وتم وضعه من جمعية تأسيسية منتخبة وبقي ساريا حتى انقلاب أديب الشيشكلي الثاني عام 1951، وحوى هذا الدستور على العديد من المواد الخاصة بالانتخابات وحق الترشح، فقد نصت المادة الثامنة والثلاثون منه على " **الناخبون والناخبات هم السوريون والسوريات، الذين أتموا الثامنة عشرة من عمرهم، وكانوا مسجلين في سجل الأحوال المدنية وتوافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب**" كما أشترط في المادة التاسعة والثلاثون ضرورة توافر شروط بالمرشح وهي " **لكل سوري أن يرشح نفسه للنيابة إذا توافرت فيه شروط الناخب، وكان متعلماً ومتماً الثلاثين من عمره ومستوفياً الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب**"[61]. وعلى الرغم من ان دستور عام 1950 لم يحدث تغيرات جذرية في دستور عام 1930، الا انه أكد على حقوق المواطن وبناؤه الاجتماعي والاقتصادي[62]، ومما يلاحظ على هذا الدستور انه ساوى بين جميع السوريين بغض النظر عن جنسهم.

الخاتمة

وبعد هذا الاستعراض يمكن القول، لقد كان للمرأة السورية دوراً واضحاً في الحركة الوطنية السورية، فقد وقفت إلى جنب الرجل في كفاحه الطويل من أجل الحصول على الحرية والاستقلال الناجز من السلطات الاستعمارية، وعلى الرغم من ذلك الدور وتلك التضحيات، إلا أنه لم يتم التعامل معها على قدر المساواة انطلاقاً من مبدأ حقوق المواطنة، إذ لم تنل حقوقها بموجب الدساتير السورية سواء الدستور الذي صدر إبان مدة حكم الملك فيصل بن الحسين، أو ذلك الذي صدر إبان المرحلة الاستعمارية، لذا نجدها تبذل جهوداً حثيثة من أجل الحصول على حقوقها وأبرزها حق التصويت والترشح في الانتخابات النيابية وترافق ذلك مع وجود الرغبة لدى بعض الساسة من أجل منحها تلك الحقوق على الرغم من وقوف البعض منها ومنهم بعض رجال الدين الذي لم يحبذوا مشاركة المرأة في الحياة السياسية في سوريا.

الهوامش:

(1) نجيب الارمنازي، سوريا من الاحتلال حتى الدلاء، معهد الدراسات العربية العالية، مصر ، 1953، ص1.

(2) زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ط2، دار النهار،، بيروت، 1977، ص82.

(3) رانيه حامد علي و يوسف سامي فرحان ، نضال المرأة السورية خلال الانتداب الفرنسي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية, , المجلد 1, العدد 1, آذار 2022، ص356.

(4) أسامة رفعت حسن البياتي، هاشم الأتاسي ودوره السياسي في سورية1887 – 1960، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، الجامعة المستنصرية، 2006، ص23.

(5) زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1970، ص257.

(6) منى غانم وأخرون، النساء ومجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية: بحث بالتعاون بين صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة والهيئة السورية لشؤون الاسرة، 2006، ص15، منشور على الموقع الإلكتروني:

https://view.officeapps.live.com/op/view.aspx?src=http%3A%2F%2Fwww.parliament.gov.sy%2FSD08%2Fmsf%2F1424094656_.doc&wdOrigin=BROWSELINK

(7) تم تشكيل لجنة كنج-كرين بناء على مقترح قدمه ودرو ويلسن الرئيس الامريكي في مؤتمر الصلح بباريس، كانت مهمتها التحقيق واستطلاع اراء السوريين بشأن مستقبل بلادهم، وكتبت اللجنة تقريرها الذي بينت فيه رغبة السوريين في الحصول على الاستقلال ضمن حدود سوريا الطبيعية (سوريا، لبنان، فلسطين، وشرق الأردن)، وفي حالة تعذر ذلك فقد رحب السوريون بالانتداب الأمريكي أو البريطاني، إلا أن ذلك التقرير أهمل من الحلفاء لأنه يتعارض مع خططهم في المنطقة. للاطلاع على المزيد من التفصيلات ينظر: زاهية قدورة، المصدر السابق، ص257؛ احمد طربين، الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر 1800-1958، دمشق، 1970، ص70.

(8) برزت نازك العابد بوصفها احد الناشطات السوريات، وكان لها دور في مقارعة الاستعمار الفرنسي، كما كان لها نشاط في مجال حرية المرأة، وشاركت في العديد من المؤتمرات النسائية والوطنية في سوريا وخارجها. للمزيد من التفصيلات عن دور نازك العابد في الحركة الوطنية السورية ينظر: شيماء فاضل مخيبر، دور المرأة السورية في مقارعة الاستعمار الفرنسي نازك العابد (انموذجاً)، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية, المجلد 4, العدد 9, 2017، ص231.

(9) رانية حامد علي و يوسف سامي فرحان، المصدر السابق، ص356.

(10) ناظم رشم معتوق الامارة، التطورات السياسية في سوريا 1939-1946، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة، 2001، ص16.

(11) نجيب الارمنازي، المصدر السابق، ص11؛ محمد رفعت، التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة، دار المعارف، مصر ، 1964، ص150.

(12) ناظم رشم معتوق الامارة، المصدر السابق، ص17-ص18.

(13) شيماء فاضل مخيبر، المصدر السابق، ص231.

(14) رانيه حامد علي و يوسف سامي فرحان ، المصدر السابق، ص357.

(15) شيماء فاضل مخيبر، المصدر السابق، ص231.

(16) رانيه حامد علي و يوسف سامي فرحان ، المصدر السابق، ص357.

(17) شيماء فاضل مخيبر، المصدر السابق، ص231.

(18) طبيب وسياسي سوري ولد بمدينة دمشق عام 1879، تخرج من كلية الطب في بيروت، انضم الى حركة تركيا الفتاة عام 1907، لكن لم يلبث ان انصرف عنها لمناوأتها الدعوة الى التحرر العربي، عاش في القاهرة ابان الحرب العالمية الاولى (1914-1918) الى ان عاد الى دمشق مع قيام الحكومة الوطنية عام 1920، عين وزيراً للخارجية في وزارة هاشم الاتاسي خلال حكم الملك فيصل، وعند بدء الانتداب الفرنسي لجأ الى القاهرة ثم عاد الى دمشق عام 1925 وشارك في الثورة السورية وألف حزب الشعب، لكن لم يلبث إن عاد الى القاهرة ومضى فيها نحو عشر سنين وعاد الى دمشق عام 1938، واشتغل بالسياسة والطب الى حين اغتياله في السابع من شهر تموز عام 1940. للمزيد من التفصيلات عن حياة الشهبندر، ينظر: عبد الله حنا، عبد الرحمن الشهبندر (11879-1940) علم نهضوي ورجل الوطنية والتحرر الفكري، دار الاهالي للنشر، دمشق، 1989.

(19) رانيه حامد علي و يوسف سامي فرحان ، المصدر السابق، ص358.

(20) شيماء فاضل مخيبر، المصدر السابق، ص232.

(21) المصدر نفسه، ص232.

(22) تأسس الاتحاد في دمشق عام 1933 من اتحاد ثلاث جمعيات نسائيو، وترأسته منذ تأسيسه (عادلة بيهم) وكان للاتحاد مشاركات

واسعة في معظم الانشطة الوطنية التي شهدتها البلاد، كما ساهم في مشروع انعاش القرى ومكافحة الامية، توسع الاتحاد خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة انضمام العديد من المنظمات النسائية له، وشارك في تقديم الدعم للمواطنين السوريين خلال احداث عام 1945، كما قدم الاتحاد الدعم لجيش الانقاذ عام 1948. للمزيد من التفصيلات ينظر: التاريخ السوري المعاصر، الاتحاد النسائي السوري، منشور على الموقع الالكتروني:
https://syrmh.com/2021/03/19/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF.

(23) رانيه حامد علي و يوسف سامي فرحان ، المصدر السابق، ص359.

(24) حول ظروف وحوادث العدوان الفرنسي على سوريا في آيار عام 1945 ينظر: ناظم رشم معتوق الإمارة، المصدر السابق، ص102 – ص112

(25) التاريخ السوري المعاصر، المصدر السابق؛ شيماء فاضل مخيبر، المصدر السابق، ص232.

(26) صباح الحلاق وأخرون، المشاركة السياسية للمرأة في سوريا: تحليل قانوني، مؤسسة فريدريش إيبرت، بيروت، نيسان 2022، ص3.

(27) منى غانم وأخرون، المصدر السابق، ص15.

(28) محمد عزة دروزة ، حول الحركة العربية الحديثة، ج1، المطبعة العصرية، صيدا، 1950 ، ص102 .

(29) أسامة رفعت حسن البياتي، المصدر السابق، ص27-ص28.

(30) صباح الحلاق وأخرون، المصدر السابق، ص3.

(31) المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية، دستور المملكة السورية العربية-13 تموز سنة 1920، 6 تشرين الثاني 2021، منشور على الموقع: https://sl-center.org/archives/2046.

(32) المصدر نفسه.

(33) صباح الحلاق وأخرون، المصدر السابق، ص3.

(34) حسين فوزي النجار، الشرق العربي بين الحربين، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، (د.ت)، ص45..

(35) ناظم رشم معتوق الامارة، المصدر السابق، ص21.

(36) صباح الحلاق وأخرون، المصدر السابق، ص4.

(37) المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية، دستور الجمهورية السورية – 22 أيار 1930، 5 تشرين الثاني 2021، منشور على الموقع: https://sl-center.org/archives/2100.

(38) محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الاحزاب السياسية وتطورها بين 1908-1955، ط1، منشورات دار الرواد، دمشق، 1955، ص222؛ بيير بوداغوفا، الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني 1945-1966،ط1،ترجمة: ماجد علاء الدين وأنيس المتنبي، دار المعرفة، دمشق، 1987، ص31-ص32.

(39) ولد عام 1889 في مدينة حلب من عائلة كردية الأصل تطوع في الجيش العثماني ودرس في اسطنبول ، وتعرض للأسر من قبل البريطانيين في الحرب العالمية الأولى ، ثم انضم إلى صفوف الجيش العربي الذي دخل إلى دمشق بقيادة الأمير فيصل بن الحسين عام 1918، وبعد فرض الانتداب الفرنسي على سوريا عام 1920، انضم الزعيم إلى الجيش الفرنسي ودرس في باريس العلوم العسكرية، وفي الحرب لعالمية الثانية حارب إلى جانب قوات حكومة فيشي حيث وقع في الأسر بيد قوات لجنة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال شارل ديغول فأرسل إلى سجن في بيروت وبقي في السجن حتى السابع عشر من آب 1943،.وللمزيد من التفصيلات ينظر: وليد المعلم، سوريا 1918 – 1958: التحدي والمواجهة، مطبعة عكرمة، (دمشق، 1985)، ص100-ص101؛ محمود صافي, سوريا من فيصل الأول إلى حافظ الاسد 1918-2000,ط1,دار التقدمية, لبنان,2010, ص114؛ سعاد أسعد جمعة و حسن ظاظا, الحكومات السورية في القرن العشرين, دمشق,2001,ص20-21

(40) ناظم رشم معتوق الامارة، سوريا والولايات المتحدة الامريكية: دراسة في العلاقات السياسية 1949-1958، ط1،مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2023، ص35؛ وللمزيد من التفصيلات عن انقلابات العسكرية التي شهدتها سوريا في المدة بين عامي 1949-1954، ينظر: محمد رشيد عبود الراوي، التطورات السياسية في سوريا 1949 – 1954، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1985 ، ص54.

(41) ناظم رشم معتوق الامارة، سوريا والولايات المتحدة الامريكية، ص45.

(42) سامي الحناوي: ولد في مدينة حلب عام 1898، وتلقى تعليمه فيها، وفي عام 1916 خدم بالجيش العثماني، ثم حصل على قبول في المدرسة العسكرية في إسطنبول وتخرج منها برتبة مرشح ضابط في عام 1917، التحق بالجيش العربي الفيصلي عام 1918، ثم دخل المدرسة الحربية في دمشق ليتخرج في عام 1919 برتبة ملازم، اشترك الحناوي في حرب فلسطين عام 1948، ورفع إلى رتبة مقدم ثم إلى رتبة عقيد في إبان حكم حسني الزعيم، كان الحناوي قليل الثقافة، لم يحقق أية شهرة طيلة حياته العسكرية حتى قيامه بانقلابه، ينظر: الراوي، المصدر

السابق، ص101 – ص102؛ بشير زين العابدين, الجيش والسياسة في سوريا 1918 -2000 دراسة نقدية,ط1,دار الجابية، لندن, 2008,ص178.

(43) محمد جعفر فاضل الحيالي، العلاقات بين سوريا والعراق 1945 – 1958 دراسة في العمل السياسي القومي المشترك، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2001 ، ص153؛ سليم طه التكريتي، أسرار الانقلاب العسكري الأخير في سوريا، مطبعة المعارف، بغداد، 1949، ص52.

(44) للمزيد من التفصيلات عن انقلاب العقيد سامي الحناوي، ينظر: محمد رشيد عبود الراوي، المصدر السابق، ص98 – ص139.

(45) أعضاء اللجنة هم: (هاشم الأتاسي، فارس الخوري، رشدي الكيخيا، ناظم القدسي، واكرم الحوراني)، للإطلاع ينظر: المصدر نفسه، ص120.

(46) هاشم الأتاسي: ولد بمدينة حمص سنة 1875 ودرس في إسطنبول وتقلد بعض الوظائف الإدارية إبان الحكم العثماني، وبعد دخول قوات الثورة العربية إلى سوريا بقيادة الأمير فيصل بن الحسين عام 1918، كان الأتاسي أحد أعضاء المؤتمر السوري العام، ألف وزارة الدفاع الوطني عام 1920، بان الحكم الفيصلي، وفي عام 1928 اختير رئيساً للجمعية التأسيسية لوضع الدستور، كما اختير أول رئيس للجمهورية بعد دستور عام 1936، وقدم استقالته عام 1939 وذلك لعدم قيام البرلمان الفرنسي بالمصادقة على المعاهدة، واصبح عام 1949 رئيساً للحكومة المؤقتة، أعيد انتخابه عام 1954، وتوفي عام 1960، ينظر: احمد عطية الله: القاموس السياسي، القاهرة، 1980 ، ص6.

(47) الراوي، المصدر السابق، ص119 – ص120.

(48) أسامة رفعت حسن البياتي، المصدر السابق، ص175.

(49) مقداد محمد ياسين الكراعي، ظاهرة الانقلابات العسكرية في سورية 1949-1970، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، 2015، ص27؛ باتريك سيل، الصراع على سوريا دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945 – 1958، ط1، ترجمة: سمير عبدة ومحمود فلاحة، بيروت،1968، ص109.

(50) أسامة رفعت حسن البياتي، المصدر السابق، ص175.

(51) صباح الحلاق وأخرون، المصدر السابق، ص4.

(52) اسامة رفعت حسن البياتي، المصدر السابق، ص173.

(53) المصدر نفسه، ص173..

(54) محمد رشيد عبود الراوي، المصدر السابق، ص125-ص126.

(55) ولد في حماه عام 1909، ودرس فيها وتخرج من الكلية العسكرية في حمص، شارك في الحرب العربية-الاسرائيلية الاولى عام 1948، كما كان من المشاركين في انقلابي حسني الزعيم وسامي الحناوي، ثم قاد انقلابه الأخير، اخذ الشيشكلي يعمل على الانفراد بالسلطة فقام بانقلابه الثاني في 29 تشرين الثاني 1951، إذ استولى على الحكم إلى أن أطيح به في شباط 1954، هرب إلى لبنان ثم السعودية و أقام بشكل نهائي في البرازيل حتى مقتله على يد أحد الأشخاص الدروز هناك عام 1968. ينظر: محمد رشيد عبود الراوي، المصدر السابق، ص144.

(56) غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية بين 1939 – 1958 الفكر والممارسة، بغداد، 1990، ص200.

(57) الحيالي، المصدر السابق، ص162.

(58) ناظم رشم معتوق الامارة، سوريا والولايات المتحدة الامريكية، ص60.

(59) محمد رشيد عبود الراوي، المصدر السابق، ص171-ص172.

(60) للمزيد من التفصيلات عن الأوضاع السياسية في سوريا وظروف إقرار الدستور ينظر: اسامة رفعت حسن البياتي، المصدر السابق، ص196-ص200.

(61) صباح الحلاق وأخرون، المصدر السابق، ص4؛ المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية، دستور الجمهورية السورية – 5 أيلول 1950، 5 تشرين الثاني 2021، منشور على الموقع: https://sl-center.org/archives/2104.

(62) محمد رشيد عبود الراوي، المصدر السابق، ص171-ص172.

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 26، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص966-975، 2023 (عدد خاص)
المؤتمر العلمي الرابع الموسوم "دور القانون والعلوم الإنسانية في حماية المرأة وتمكينها 1444 هـ - 2023م "،جامعة دهوك 6 آذار2023

SYRIAN WOMEN AND THE RIGHT TO VOTE IN GENERAL ELECTIONS 1949-1950

NADHIM **R**ESHAM **M**A'TUQ *and **N**SREEN **S**ALAH **A**BU-**H**AMEED**
Dept. of History, College of Arts, University of Basrah-Iraq
Dept. of English, College of Arts, University of Basrah-Iraq

ABSTRACT

The research aims to shed light on an important issue related to women's empowerment, which is the Syrian woman's obtaining the right to vote in the elections in 1949, as women in Syria were deprived of this right before this date, and the constitutions issued in 1920 and 1930 were devoid of any reference to women's political rights. And she did not obtain full equality with men, despite her important role in society, and in 1949 an important development took place in terms of women's participation, as the election law promulgated by Legislative Decree No. (17) Stipulated that women be granted the right to vote, but it stipulated that they exercise Females have the right to vote if they possess a minimum of a primary education certificate or its equivalent, while this was not required for males. In the 1950 Constitution, Article Thirty-Eight granted women the right to vote and run for elections just like men, provided that they are registered in the civil status register and have completed eighteen years of age, as the aforementioned constitution stipulated that whoever nominates for Parliament of both sexes must be educated and have completed thirty years of age, which was considered a victory for Syrian women at the time, and thus they would have preceded women in many countries. The world.

Keywords: *Syrian women, contemporary Syrian history, the right to vote, elections.*